

عملة أميركا على صورة إدارتها ومثالها

فقد الدولار في العام الماضي مقابل اليورو عشرة بالمائة من سعر صرفه. وبعد هذا ثانٍ اسوأ اداء بين العملات الرئيسية بعد الدولار النيوزيلندي. اضف الى ذلك ان هذا الانخفاض هو الاكبر منذ اكثر من عقد على الرغم من ثلاثة جولات من ارتفاع في اسعار الفوائد، وإقرار الاصلاح الضريبي الذي يتباين به ترامب بضعف الدولار الى اسباب عدة يجب توضيحها، أولها سعر الفائدة. وفي الاجمال، يؤدي رفع الفوائد الى رفع قيمة سعر صرف العملة بسبب ارتفاع الطلب، وفتح شهية المستثمرين الاجانب على شراء الاصول الاميركية، كما انها تساعده علىبقاء التضخم تحت السيطرة. اضف الى ذلك ان الاقتصاد الاميركي حظي، ولفصليين متتاليين، بقوة نمو بالإضافة الى مبيعات التجزئة في اواخر السنة والتي توحى بأنها مستتواصل. كذلك توقع الخبراء ان التخفيضات الضريبية ستعطي دفعاً للاقتصاد بشكل عام. وحسب بعض خبراء السوق فإن مظاهر الحياة الاقتصادية في اوروبا وخاصة المانيا وفرنسا تسببت في هرب المستثمرين وتوجههم الى اليورو بدلاً من الدولار. اضف الى ذلك رهان المستثمرين على ان البنك المركزي الأوروبي سوف يبني برنامج شراء السندات على غرار الاحتياطي الفيدرالي بعد الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨ قبل الموعد المرجح، مما يعني ان هناك تكهنات بأن البنك المركزي الأوروبي قد يبدأ في رفع اسعار الفوائد في وقت لاحق من هذا العام او في اواخر العام المقبل، وهذا يؤكّد فرضية زيادة الطلب على اليورو. وفي المطلق وتاريخياً، أميركا لا تتمنّى ما سيحدث خارجاً لرسم سياساتها النقبية والمالية وحتى الدولار الضعيف قد لا يكون الا نسبياً ويقول بعض المحللين ان الاختلال السياسي في الولايات المتحدة الاميركية دفع الدولار في هذا الاتجاه، وهذا التفسير ليس غريباً سيما وان المستثمرين عادة ما يكرهون عدم الاستقرار في السياسات ان كانت اقتصادية او تجارية او غيرها، مما يعني ان سياسة ترامب وما قدمته لغاية الان من عدم استقرار داخلي ودولي جعلت المستثمرين يهربون من الدولار ويلجأون الى عملات اخرى سيما اليورو. وقد بدأ الدولار يفقد دوره كعملة قوية دعمتها الولايات المتحدة كقوة عالمية وضمانة لأمن الدول المتاحفة لكن اذا ما تبين ان الدور بدأ يفقد وهجه والولايات المتحدة بدأت تتصل من دورها في هذا المضمار من اجل فكرة اخترعاها ترامب وهي «أميركا اولاً» وسلوكه نحو التحالفات الدولية التجارية منها والسياسية والبيئية فهذا يعني حتماً ان الولايات المتحدة بدأت تفقد من رمزيتها. وحسب التقديرات، هناك حوالي ٧٥٠ مليار دولار اميركي من الاصول الم suspesa بالدولار اي ما يعادل ٥ بالمائة من الدين العام سوف تتم تصفيتها واستثمارها في عملات اخرى مثل اليورو والرنامي. اضافة الى امور داخلية عدّة بدأت توحى بأنه لن يكون هناك التزامات نهائية في سياسة ترامب وكيفية تعاطيه مع الأزمة الكورية والاتفاق النووي المدرج مع ايران. كل ذلك لن يساعد مطلقاً في جعل اميركا الضمانة الاهم للعالم. وهناك كلام كما هي الحال في كتاب مايكل وولف "Fire and fury" أن سياسة ترامب تختلف من قيمة الدولار واهتمامه كعملة احتياط وملاذ آمن للمستثمرين. وفي العام ٢٠١٧ ، وفي دراسة مهمة لـ Chitu Melel من جامعة كاليفورنيا Eichengreen حول فرضية قيمة الاحتياطي، كتبوا ان لها وجهان: الوجه الاقتصادي ويعني السلامة والسيولة والاثار المترتبة على وجود الشبكات الاقتصادية والجانب الجيوسياسي والذي يعكس استراتيجية البلاد وقوتها العسكرية والدبلوماسية. ولاحظوا انه منذ العام ١٩٩٠ وحتى ١٩١٣ غالباً ما تختار الدول احتياطها وفق الميثاق الدفاعي السادس، حتى عندما تقضي الامور الاقتصادية خلاف ذلك. على سبيل المثال، فإن دولتين مثل اليابان وكوريا الجنوبية تعتمدان على الولايات المتحدة ومتذكراً حصة اكبر من احتياط النقد الاجنبي من الدولارات مقارنة بفرنسا وروسيا والصين والتي تمتلك قدرات دفاعية ونحوية. لذلك قد تكون سياسة ترامب الحالية مثار قلق للعديد من الدول، وما حدث اخيراً مع كوريا الشمالية مدار قلق ليس فقط للإيابان وكوريا الجنوبية بل انه اختبار جديد لأميركا كونها تتعامل مع اشخاص مستعدون لتحديها على مختلف الصعد والنحوية بشكل خاص. هذه التفسيرات من جملة امور تجعل من الدولار يتراجع على الصعيد العالمي. انما وحسب الخبراء والاقتصاديين فإن توقعات الضرائب وتأثيرها على الاقتصاد الاميركي قد يكون على المدى القصير، لكن الوضع سيقى بلا تغيير على المدى الطويل، سيما وان الفئات التي طالتهم التخفيضات الضريبية يميلون الى عدم الاسراف في الإنفاق وحفظ الاموال - اضف الى ذلك ان الولايات المتحدة لم تعد الدولة الوحيدة او بالاحرى النقطة المضيئة في الاقتصاد العالمي الا ان هناك مناطق اخرى بدأت تظهر انتعاشًا سيما الصين واقتصادها المتوازن واوروبا التي اظهرت في الفترات الاخيرة تحسناً ملمساً، واميركا اللاتينية سيما البرازيل والارجنتين بعد سنوات من الركود. اضف الى ذلك، المصادر المركبة الكبرى سيما في المملكة المتحدة واوروبا وهم على طريق رفع اسعار فوائدتهم بعد ان كانت مصفرة او سلبية، مما يعني اننا بدأنا نشهد تقارباً في السياسات النقدية العالمية بعد تمكّن اميركا لسنوات خلت وهي عالمة صحية انما تساهم الى حد بعيد في ضرب سعر الدولار. لذلك قد تكون السنة ٢٠١٨ استمراراً لتراجع الدولار رغم تعافي الاقتصاد الاميركي ومؤشراته لأنك عندما تنظر من منظور اوسع فإن النمو العالمي واسعار الفوائد العالمية يمكن ان ترى لماذا الدولار يتراجع ويضعف.